محليات

النساء للتهريب!

إدارة مكافحة المخدرات تضبط في أسبوعين ٤٥ كيلو من الحشيش و٥٠ ألف حبة كبتاغون

محمد منار حميجو

ضبطت إدارة مكافحة المخدرات أخيراً كميات كبيرة من المخدرات منها ما يقارب ٤٥ كيلو من الحشيش و٥٠ ألف حبة كبتاغون معظمها مهربة من لبنان وتركيا، إضافة إلى ضبط عدد لا بأس به من المهربين الذين تجاوزا العشرات، ما يثير الكثير من المخاوف حول انتشار المادة بشكل كبير في المحافظات السورية.

وحسب مصدر في وزارة الداخلية فإن الوزارة أخيراً ضبطت العديد من الشبكات التي تقوم بهذا العمل ما يدل على انتشار لتهريب المخدرات خلال الشهر الماضي، موضحاً أن الكميات المضبوطة تدل على ذلك بشكل واضح.

وكشف المصدر عن وجود مهربين من جنسيات مختلفة يساهمون في إدخال المواد المخدرة إلى البلاد، مشيراً إلى أن هناك كميات كبيرة من مادة الحشيش والهيروين دخلت عبر تركيا بعدما كانت لبنان هي المغذي الوحيد للمهربين.

وبيّن المصدر أن من بين المهربين نساء ينقلن المادة المخدرة من الحدود إلى الداخل السوري، وأن إدارة مكافحة المخدرات ضبطت العديد منهن وبحوزتهن كميات كبيرة من الحشيش وحبات الكبتاغون، موضحاً أن الكثير منهن يعملن في هذا المجال نتيجة فقدان أزواجهن والضغوط الكبيرة من أقاربهن.

كميات كبيرة تدخل عبر تركيا ولبنان ونساء يسهلن عمليات التهريب و٤٠ ضبطاً يومياً أمام القضاء في سورية

وبيّن المصدر أن هناك تخوفات كبيرة من انتشار مادة المخدر بشكل كبير خلال هذه الفترة، ولاسيما أن هناك كميات كبيرة تدخل عبر الحدود التركية أخيراً، إلا أن وزارة الداخلية لم تألُ جهداً في محاربة انتشار هذه الآفة الخطيرة وهذا يتطلب تعاوناً كبيراً من الأهالي لمنع انتشار أي مادة مخدرة بين الشباب.

وبينت الإحصائيات الحكومية أن نسبة الشباب المستهدفين لتعاطي مادة المخدر أو تهريبها تجاوزت ٨٠ بالمئة، وهؤلاء مهددون بتعاطي المخدرات نتيجة انتشارها الواسع سواء كانت في المناطق الآمنة أم الساخنة.

وكشفت إحصائيات قضائية أن القضاء يستقبل يومياً نحو ٤٠ ضبط تعاطي وتهريب مخدرات يومياً، ما أثير من مخاوف من انتشار المادة وأن تصبح سورية دولة مستهلكة بعدما كانت دولة عبور، وخاصة أن هناك شبكات تهريب عربية وأجنبية تعمل على إدخال المادة المخدرة إلى داخل البلاد وأن الظروف الحالية سمحت لكثير من العصابات النشاط بشكل كبير.

وأوضحت الإحصائيات أن أكثر المحافظات انتشاراً للمواد المخدرة هي حلب وريف دمشق، مؤكدة أن دمشق وريفها تستقبل يوميا نحو ١٥ ضبطاً في حين تستقبل محافظة حلب ١٠ ضبوط يومياً، مشيرة إلى نسبة المتعاطين ازدادت بشكل كبير خلال الشهر الماضي وهذا يشكل خطراً كبيراً على جيل الشباب.

وتعمل وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة العدل على ضبط شبكات التهريب والحد من انتشار المواد المخدرة وذلك عبر لجنة مشكلة لمتابعة هذا الملف برئاسة وزير الداخلية محمد الشعار الذي طالب بضرورة التشدد في ضبط أي شخص يتعامل بالمواد المخدرة مهما كان نوعها ولاسيما أن هناك الكثير من الشباب الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة يتعاطون هذه المادة السامة.

ويشدد قانون العقوبات السوري على مسألة تهريب المواد المخدرة لتصل العقوبة إلى ١٥ سنة بالأشغال الشاقة، أي إنها جنائية الوصف ومن اختصاص محكمة الجنايات، في حين اعتبر المتعاطين ضحايا واعتبر مدة توقيفهم علاجاً لهم.

وطالب العديد من المختصين بإحداث مصحات في جميع المحافظات لعلاج المتعاطين وخاصة أن الظروف الراهنة فتحت المجال بشكل كبير لانتشار المواد المخدرة في المجتمع السوري.

بظروف استثنائية.. تسويق محصول القطن لا يزال مستمراً بالحسكة

٩ آلاف طن تنتظر عملية نقلها إلى محالج المنطقة الوسطى

الحسكة- دحام السلطان

تتواصل عمليات شراء وتسويق محصول القطن إلى مركزي الحبوب بحي غويران وساحات المدينة الرياضية بمدينة الحسكة، ووصلت الكميات المسوّقة من المحصول حتى نهاية يوم الإثنين الماضي إلى ٩ آلاف و٣٥٧ طن متوزّعة على المركزين، واقتصرت عملية شراء المحصول من المزارعين والفلاحين المرخّصين وبموجب شهادة منشأ من الدوائر الفرعية لدى مديرية الزراعة، إلى أن بدأت عملية الشراء من المنتجين للمحصول بموجب البطاقة الشخصية من دون التقيد بشهادة المنشأ، بدءاً من يوم أمس الثلاثاء، استناداً إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٦٠٣٢ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٧.

وذكر مدير المحلج المنشاري بالحسكة والمكلف إدارة مركزي الشراء المهندس عطا الله النجم: أن عملية التسويق للمحصول تجري بظروف استثنائية ومن دون الحد الأدنى المسموح به للعمل، والمراكز المفتتحة لا تزال تقوم بعملية شراء المحصول من المنتجين، على الرغم من الصعوبات القاهرة المواكبة لعملنا اليومي الذي نفتقر فيه لأدنى إجراءات الوقاية والسلامة والأمان وحتى على مستوى سيارة إطفاء داخل المراكز، إضافة إلى غياب مصادر ثابتة للمياه في مركزي الشراء بعكس السنوات السابقة التي كانت موجودة فيها كامل لوازم العمل قبل الأزمة، علماً أننا قد قمنا ووفق إمكاناتنا المتواضعة بشراء كمية من الرقائق البلاستيكية من فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب وقمنا بتصنيعها وتجهيزها على شكل (جوادر) لتغطية أكداس المحصول التي أنجزناها من الكمية التي تم شراؤها بتغطية نحو ٤ آلاف طن من المحصول في مركز حي غويران، وتابع النجم قائلاً: نحن الآن بانتظار موافقة المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان على نقل الكميات الموجودة بالحسكة إلى المحالج المنشارية الموجودة في المنطقة الوسطى والبالغ عددها أربع محالج في محافظة حماة، وذلك لرفع كتف عن كاهلنا وبالسرعة الممكنة للحفاظ على المحصول وضرورة الحرص عليه من الظروف الطارئة وخطر الكوارث الطبيعية المحتملة الوقوع خلال هذه الأيام، لذلك نحن أخذنا على عاتقنا بأن نقوم بنقل المحصول تباعاً فور شرائه من المنتجين إلى تلك المحالج فور البدء بعمليات التصدير الداخلي بعد اتخاذ القرار المركزي من المؤسسة العامة بذلك، وهي المتفهّمة لعملنا والتي قدمت لنا كامل الإجراءات المريحة وتسهيلات العمل بأخذنا للموافقات اللازمة بكل ما رفعناه من مقترحات ولاسيما المالية منها، والتي تتعلق بقيم الشراء للمحصول الذي تحدد سعره بـ١٤٠ ألف ليرة سورية للطن الواحد، والتي تتحوّل مباشرة من المؤسسة العامة بحلب إلى المصارف الزراعية بالحسكة التابعة لها مناطق الإنتاج في المحافظة التي اقتسمت إلى طابقين: الأول لمناطق رأس العين وأبو راسين والدرباسية بالدرجة الأولى، ومناطق تل حميس والقامشلي وتل براك بدرجة أدنى منها وبالمرتبة الثانية.

ومن المتوقّع أن الإنتاج سيتجاوز الخطة الإنتاجية للمحصول التي قُدّرت بـ٢٤ ألف طن حتى نهاية العام الجاري وبالسعر الرسمي المحدد مركزياً، من دون الاعتماد على الروائز السابقة التي كانت معتمدة في تحديد السعر، كمنحة أولى، ومنحة ثانية وثالثة...

مصادرة ٣٢ طناً من الحطب

وحجز ١٧ سيارة و٦ دراجات في حراج السويداء

السويداء-عبير صيموعة

بدأ موسم الأمطار وبدأ تجار الأزمات ومستغلو الحاجات بشن غزواتهم على المواقع الحراجية والبدء بعمليات التحطيب الممنهج للأشجار الحراجية التي باتت آثارها واضحة وجلية على العديد من هذه المواقع كالموقع الحراجي لام الرمان وطريق دمشق –السويداء وحراج قنوات وغيرها من المواقع واكتساح تلك المواقع بهدف التجارة وليس التدفئة وخاصة بعد أن ارتفعت بورصة الحطب في الأسواق متجاوزة الـ٣٤ ألف ل. س للطن الواحد الأمر الذي يهدد بدوره وفي حال استمرت أعمال الاعتداءات على مواقع الحراج في المحافظة إلى تدهور الغطاء النباتي الحراجي ومن يتسن له زيارة تلك المواقع سيلحظ الحجم الكبير والتعديات الجائرة التي لحقت بالأشجار وخاصة المعمرة منها.

رئيس دائرة الحراج في السويداء المهندس انس أبو فخر أشار إلى أن الدائرة نظمت منذ بداية العام وحتى تاريخه ٢١٣ ضبط حراجي في حين قامت بمصادرة ما يزيد على ٢٩ طناً من الأحطاب الصناعية و٣ أطنان من الحطب الوقيد إضافة لحجز ١٧ سيارة و٦ دراجات نارية وأربعة مناشير آلية إضافة إلى عدد من المناشير اليدوية لافتا أنه وللحد من هذه التعديات قامت دائرة الحراج بتعيين ٢٣١ حارسا على المواقع الحراجية إضافة إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى مواقع الحراج.

واللاذقية تبيع الحطب أيضاً

بعد غلاء المحروقات... الحطب آخر وسائل التدفئة

اللاذقية- عبير سمير محمود

مع توقعات لمعظم مراكز الأرصاد الجوية في العالم بموسم شتاء قارس– والأكثر برودة منذ عشرات السنين– لهذا العام على معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط ومنها سورية يبدأ المواطن السوري بالبحث عن مستلزمات التدفئة قبل انقطاعها في عزّ الشتاء كما يقول أحد المواطنين في اللاذقية لـ«الوطن» الذي أكد بأن دخله الشهري لا يسمح له بتركيب مدفأة مازوت أو غاز بعد غلاء أسعار المحروقات كما أنه لا يعتمد بتدفئة أطفاله على التيار الكهربائي الذي قد لا تتعدى تغذيته اليومية ٥ ساعات في الشتاء مع اعتيادنا على انقطاعاته المتكررة بعد فترات التقنين التي تزداد شتاء كما جرت العادة على حد قوله، مبيناً أنه بدأ منذ أيام بتجميع الحطب من مخلّفات الأراضي الزراعية حتى لا يضطر للاستغناء عن آخر وسيلة وهي صوبية الحطب التي تقي صغاره من برد زمهرير في منطقته الجبلية بأقل تكلفة مقارنة بغيرها.

والتدفئة على الحطب وسيلة لجأ إليها أغلب سكان المناطق الجبلية في الساحل بعد أن أنهكتهم سبل تأمين الوسائل الأخرى وارتفاع أسعارها سواء التي تعتمد بتشغيلها على المازوت أم الغاز، وهو ما لفت تجّار الأزمة ليتوجهوا إلى سوق الحطب حتى يضيقوا الخناق على المواطن الفقير فلا يجد بديلاً عن انتهازيتهم بعد أن تحكموا بأسعار الحطب ما رفع سعره عن السابق ليباع الطن بسعر يتراوح بين ١٧–٢٥ ألف ليرة سورية للجفت أما المقطّع فيصل سعر الطن منه إلى ٦٠ ألف ليرة مع احتمال زيادته بحلول الشتاء فعلياً خلال الشهرين القادمين ليذهب بعض المواطنين لعمل مضرّ بالبيئة وهي عملية القطع الجائر للأشجار مبررين ذلك بقول أحدهم: إنه عمل تضطرنا إليه ظروف المعيشة الصعبة التي لم تبق بقلوبنا رحمة تجاه الشجرة خاصة حين يبكي أطفالي من البرد وأنا لا أملك ثمن ليترات المازوت فلم يبقَ أمامي سوى هذا الحل مع الأسف متسائلاً: هل يصبح قطع الشجر فعلاً مشروعاً عندما أشتري طن الحطب من التاجر الانتهازي بـ٥٠ ألف ليرة ولا رقيب عليه حين يقوم بافتعال حريق بالغابة لقطعها، في حين تكون فعلاً حراماً حين أقطعها– مضطراً– قبل وصوله إليها ومتاجرته بدفء أطفالي!!.

وبالعودة إلى دائرة الحراج بمديرية زراعة اللاذقية أكد مصدر مسؤول لـ«الوطن» أن بيع الحطب للمواطنين يتم من خلال تشكيل لجنة برئاسة رئيس شعبة المنطقة التي سيتم فيها البيع ورئيس المخفر الحراجي إضافة إلى مراقب داخلي حيث يتم تجميع طلبات شراء الحطب المقدمة من المواطنين وعند توافر كميات من الأحطاب يتم إخطارهم بعملية البيع، بسعر ٧٧٠٠ لطن الحطب الصناعي، مقابل ٣٥٠٠ ل. س لطن حطب الوقيد، وتتم عملية البيع المباشر في الموقع بعد انعقاد اللجنة والموافقة على الطلبات.

مؤكداً أن عدد الأسر المستفيدة من الأحطاب: ٩٧ أسرة حتى الآن وكمية الأحطاب المباعة: ٢٠٩,٤٩ أطنان وقد بلغ مجموع المبيعات ٨٥٢,٤٤٥ ل.س.

وكشف المصدر عن قرارات وزارية جديدة تقضي بالسماح ببيع الحطب لغرض التدفئة لسكان المناطق الريفية المجاورة للمناطق الحراجية بكمية ٢ طن لمرة واحدة في العام والأفضلية لذوي الشهداء والأرامل.

من جهة ثانية كشف المصدر تسجيل الدائرة عدد من الضبوط الحراجية وصلت إلى ٥٤٨ ضبطاً، تنوعت بين كسر وعشف، تفحيم، قطع وتشويه، قلع، حرق. وعدد الحرائق الحراجية حتى نهاية شهر تشرين الأول ١٢٧ حريقاً مقابل ٥٧٥ حريقاً زراعياً وحرائق أخرى.

يُذكر أنه يوجد في اللاذقية محميتان هما (محمية الشوح والأرز– محمية الفرلق).

فرص عمل للحرفيين

ميليا عبد اللطيف

كشف رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين بدمشق مروان دبّاس أنه وبهدف دعم الاقتصادي المحلي ولا سيما بعد تعرضه لتراجع نتيجة الأزمة الحالية فقد تمّ تأسيس تعاونيات إنتاجية للكثير من المهن بشروط أهمها ألا يقل العدد عن عشرة حرفيين وعلى نفقتهم الخاصة في مرحلة التأسيس الأولى، وأن يكون المبلغ ١٥٠ ألفاً وما فوق تضعها التعاونية كوديعة لها في البنك، وحسب القانون تقوم وزارة الصناعة بعد ذلك بدعم تلك التعاونيات مادياً ومعنوياً بصفتها الجهة الرسمية المسؤولة عن مراقبتها والإشراف عليها، مشيراً إلى أن أهم تلك التعاونيات التي أسست خلال هذا العام تعاونيتين، الأولى لصناعة الأحذية والقفازات، والأخرى لتصنيع الألبسة بأشكالها كافة إضافة إلى مستلزمات الأمن الصناعي علماً أن الأخيرة تعهدت أن تدفع ٥٠٪ من أرباحها لأبناء الشهداء.

وأضاف دباس: إنه في حال حققت تلك التعاونيات الإنتاجية نسبة ٥٠٪ وما فوق من خطتها الإنتاجية فسوف تتمتع بميزات وتسهيلات من الدولة، أبرزها إعفاؤها من تسديد الضرائب والتأمينات، وهذا بالتأكيد سوف يولد عندهم مبالغ جيدة، كما لها الأولوية بالحصول على أي مناقصة عند إجرائها أو أي تعهدات أخرى، علماً أن الدولة تمنحهم القروض اللازمة وهذا ما يعطيها الرقابة الذاتية لأن العمل جماعي وليس فردياً بشروط وجود ضمانات لها، مؤكداً أن ذلك أفضل من أن تمنح القروض لتاجر لوحده وربمّا يغادر البلد، كما حدث سابقاً مع عدد من التجار الذين أخذوا مبالغ كبيرة من الدولة وهربوا للخارج، لافتاً أن لاتحاد الحرفيين دوراً في تأمين مقر لهذه التعاونيات في حال عدم توفرها، والإشراف عليها ومتابعتها أيضاً تنظيمياً وإدارياً.

وأوضح دبّاس أن الفكرة الأساسية والمهمة لتأسيس التعاونيات الإنتاجية تأمين فرص عمل لهؤلاء الحرفيين بغية تمسكهم بالبلد والعزوف عن فكرة الهجرة للخارج، وكذلك تأمين السلع والمنتجات الصناعية للسوق المحلية، ما يؤدي إلى تسريع عجلة دوران القطاع الاقتصادي بما يحقق الفائدة للمجتمع كله.

وختم رئيس اتحاد الحرفيين بدمشق بالقول: يجب على وزارة الصناعة أن تقوم بدورها على أكمل وجه تجاه التعاونيات الإنتاجية من حيث مراقبة إنتاجها بدقة عالية، ودراسة حجم السيولة المتوفرة لديها، علما أنه في السابق كان هناك الكثير من التعاونيات لكن لم تكن فعالة، ولم تحقق أي جدوى اقتصادية، بل اتخذها أصحابها سكناً لهم علماً أن للبعض منها مقرات يقدر ثمنها بملايين الليرات، لذلك لا بد من حلها وتفكيكها، وفسح المجال لتعاونيات أكثر حيوية وقدرة على العمل والإنتاج.

الحمضيات زراعات مهددة بالزوال وخطوط التشميع مشروعات شبه مشلولة

كلفة الكيلو ١٥ ل. س يباع بين ٢٠ - ٢٥ ليرة

اللاذقية- صبا العلي

خطوط تشميع الحمضيات مشروعات رائدة لدعم الاقتصاد الوطني وتنشيط حركة الصادرات التي شملت الدول المجاورة في مرحلة ما قبل الحرب على سورية، فهي تهدف إلى تسويق المنتج المحلي بعد تشميعه وتوضيبه بطريقة صحية وحضارية ليصبح جاهزاً للتصدير، على حين بقيت أسواق العراق مفتوحة أمام التصدير حتى فترة وجيزة، إلا أن توقف حركة الطريق نحو العراق لتسيير البرادات وضع منتج الحمضيات بعد موسم معطاء وكلف عالية وقعت على عاتق المزارع، وهنا لعوامل كثيرة تتدخل جميعها لتقرير مصير منتج اقتصادي يدعم الاقتصاد الوطني وتختص به المناطق الساحلية.

وخلال زيارة لسوق الهال في منطقة جبلة رأس العين شهدنا حالة الإحباط الذي وقع فيه مزارعو الحمضيات بعد موسم من التعب والنفقات وأسعار المبازرة التي تستقر على أسعار لا تعيد كلفة النفقات من أسمدة وحراثة ورش مبيدات، فكلفها اليوم كبيرة رغم كل التسهيلات التي تقدمها مديريات الزراعة والوحدات الإرشادية الموزعة في الريف الساحلي، على حين يوضح طلال درويش مدير خط تشميع رأس العين لـ«الوطن» أن مستقبل الحمضيات وأسعارها تحدده حالة الطلب وأوضاع الطريق، وكل ذلك مرتهن بالأوضاع الأمنية وجزء كبير من الحرب على سورية شمل اقتصادها، والحمضيات منتج وطني مهدد اليوم بالتراجع فمعظم المزارعين الذين شكلت هذه الزراعة نقطة ارتكاز لإعاشة أسرهم سيقومون في مرحلة لاحقة باقتلاع أشجارهم والبحث عن مصدر رزق آخر إذا ما استمرت أسعار الحمضيات على هذه الوتيرة، فسعر الكيلو غرام الواحد اليوم عشرون ليرة في أرضه وسعر الكلفة خمس عشرة ليرة فهذا يعني خسارة فادحة للمزارع لأن نقله وتوضيبه يحتاجان إلى إلى كلف مضاعفة.

ويضيف درويش: إن أسعار المنتج مرتهنة بالطلب فالحمضيات تفيض عن حاجة السوق المحلية وفي حال انعدام التصدير يغدو خط التشميع الذي أقيم لهذا الغرض عملية توضيب فقط للسوق المحلي الذي يشمل المحافظات السورية، وقد يتوقف نهائياً في المرحلة المقبلة في حال تخلى المزارعون عن زراعاتهم وقلعوا أشجارهم لتتحول إلى حطب للتدفئة.

وأوضح درويش أن مشروع خط التشميع الذي أنشأه بكلفة مئتي مليون ليرة وعلى مساحة نحو أربعة دونمات، وحلم بتطوير آلاته وإدخال خطوط جديدة للفرز والتوضيب، إضافة إلى أنه يقوم بتشغيل مئة وخمسين عاملا وعاملة لإعالة أسرهم، بات رهنا لمستقبل مجهول.

من جهته أكد هيثم حميدي الذي يعمل في تسويق الحمضيات أن أسعارها اليوم في الحضيض وتشكل خسارة كبيرة للمزارعين مع ارتفاع أسعارها في المناطق البعيدة عن إنتاجها بسبب أجور النقل المرتفعة جداً وهي حالة لا تعود على المزارع بأي ربحية فالربحية للتاجر فقط، وحال أسعار الليمون والبرتقال بأنواعه /أبو صرة واليافاوي والساس توما والفرنسي...../ كأحجار الدومينو مرتبطة بالطلب، وإغلاق أسواق التصدير مرتبط بواقع الحرب على سورية ومرتبط بالطريق والنقل والوقود، ما يعني تخلي المزارعين نهائياً عن هذا المنتج بسبب خسائرهم الفادحة في بداية موسم ميشر بعطاء كبير لأسواق بعيدة مغلقة أو محلية يفيض عنها وبالتالي تدني الأسعار.

ويؤكد مدير الزراعة في مدينة جبلة المهندس أحمد فندي أن المواسم في أوج عطائها وكلفة الكيلو الواحد من الحمضيات هي خمس عشرة ليرة، على حين سعره في سوق الهال بين عشرين ليرة وخمس وعشرين، وهذه خسارة كبيرة والتعويض صعب بعد غلاء جميع المواد كالأسمدة والنقل وغيرها لخدمة منتج يحتاج إلى الكثير من الجهد والنفقات، فلا بد وسيمر المزارع بمرحلة ركود قد يضطر بعدها إلى ترك أرضه بورا.

كلام رسمي جداً

التربية: سحب كل أوامر الصرف الخاصة بالوكلاء لتجنب فساد تربية الحسكة

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن»

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بالعدد ٢٢٥٥ تاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٥ بعنوان: (فساد مالي في تربية الحسكة وتساؤلات عن تغييرات الإدارة المشكوك فيها... سرقة أكثر من ٣٠ مليوناً... بطلا القصة «شمعا» الخيط والضحية المال العام).

أوضحت مديرية تربية الحسكة الآتي:

تقدم العامل (ع خ) الذي يعمل بوظيفة شاطب الوكلاء منذ عدة سنوات، بطلب إجازة خاصة بلا أجر لمدة عام وذلك ضمن الفترة المحددة من قبل الوزارة، بعد منحه براءة ذمة من محاسب الإدارة، فحصل على تأشيرة خروج للسفر خارج القطر ضمن مدة إجازته قبل أن يتم إجراءات الاستلام والتسليم.

وبشأن العامل (ا م) الذي يعمل بصفة معتمد رواتب للوكلاء منذ عام ٢٠١٣م، فقد تبين لدى تدقيق جداول أمر الصرف وجود اختلاف بين مرفقات أمر الصرف وجداول استلام الرواتب، ولدى مواجهته من قبل المدقق بوجود هذا الاختلاف أعاد مبلغ ما يقارب ثلاثة ملايين ليرة سورية، ومن ثم أعيد هذا المبلغ إلى المالية، الأمر الذي استدعى تشكيل لجنة لتدقيق أضابير الوكلاء وأوامر الصرف وتحديد المسؤولية، فتقدم العامل المذكور بطلب إجازة إدارية لمحاسب الإدارة ورئيس دائرة الشؤون الإدارية اللذين منحاه إجازة إدارية، فسافر خارج القطر بطريقة غير مشروعة، فتمت مخاطبة المحافظة بموضوعه، ويتابع الأمن الجنائي التحقيق بالموضوع، وتم توقيف محاسب الإدارة وأحيل إلى القضاء لمنحه المعتمد المذكور إجازة إدارية دون علم مدير التربية.

علماً أن محاسب الإدارة أوكل الشطب والتدقيق لشخص واحد، وكان الأولى به تلافي هذا الأمر واقتراح المناسب لتجاوزها.

والجدير ذكره في هذا المجال وحرصاً على المال العام قامت مديرية التربية بتشكيل لجنة جرد على كافة المعتمدين المكلفين بصرف رواتب الوكلاء وتم سحب كافة أوامر الصرف الخاصة بالوكلاء، وباشرت اللجنة عملها اعتباراً من ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٥، وتتابع دعوى قضائية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

شاكرين تعاوكم

رئيس المكتب الصحفي